الإصلاح السياسي والتنمية السياسية: دراسة في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية

إلياس قسايسية
باحث دكتوراه (كلية العلوم السياسية والاعلام)
جامعة الجزائر
جهيدة ركاش
أستاذة مساعدة (قسم العلوم السياسية)
جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف–

الملخص:

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات شاع استخدامها مثل: التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغيير السياسي، والتي يشير كل مصطلح منها إلى نوع معين من التحولات التي تعتري النظم السياسية. وإن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح للمضامين الأساسية للتحولات التي تغطيها هذه المصطلحات، مع التركيز على تبيان العلاقة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، من منطلق أن المصطلحين يشيران إلى مجموعة من العمليات والتحولات تهدف إلى إحداث تعديل وتطوير جذري لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، وهذا من أجل تطوير النظام وجعله أكثر كفاءة وفاعلية وأكثر قدرة على مواجهة متطلبات التغيير. وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

الكلمات الدالة:

الإصلاح السياسي– التنمية السياسية– التحديث السياسي – التغيير السياسي.

Résumé :

Le concept de "réforme politique" se recoupe avec d'autres concepts largement utilisés eux aussi, tels que : développement politique, modernisation politique et changement politique, et dont chacun d'eux recouvre un type

spécifique de transformation des systèmes politiques. Le but de cette contribution est de clarifier les contenus fondamentaux des transformations politiques couvertes par ces concepts, tout en essayant de préciser la relation entre les concepts de "réforme politique" et de "développement politique", sachant que les deux concepts font référence à un ensemble de transformations et de changements visant à réaliser une modification radicale des structures du système politique, de la forme de gouvernance et de la nature des relations sociales, de manière à rendre le système politique plus efficient, plus efficace et plus apte à faire face aux exigences de changement.

Mots clefs :

Réforme politique - développement politique - modernisation politique - changement politique.

Summary:

The concept of "political reform" intersects with other widely used concepts such as: political development, political modernization and political change, each of which covers a specific type of transformation of political systems. The purpose of this study is precisely to clarify the fundamental contents of the political transformations covered by these concepts, while trying to specify above all the relationship between the concepts of "political reform" and "political development", starting from the principle that the two concepts refer to a set of transformations and changes aimed at achieving a radical modification of the structures of the political system, the form of governance and the nature of social relations, so as to make the political system more efficient, more effective and more capable to meet the demands of change.

Key Words:

Political reform - political development - political modernization - political change.

مقدمة:

إن دراسة قضايا ومشكلات التخلف السياسي خاصة في الدول المتخلفة، كانت ولا تزال من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم السياسة والاجتماع، كما أن البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير السياسي هي محور هذا الاهتمام ومن هنا برز مصطلح الإصلاح والتنمية السياسية الذي حظي بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع وعمليات البناء المجتمعي ورسم السياسات التنموية.

ونظرا للصعوبات الكثيرة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفاهيم والأطر الفكرية التي تناولته، والمداخل النظرية المفسرة له، إلا أنه اكتسب أهميته العلمية والعملية ليرتبط بغايات وأهداف سياسية متنوعة، تعكس عند حدوثها دينامية المجتمع في اتجاهه نحو تحقيق وتجسيد مبدأ " التحول " أو " التغيير " الذي يسمح بتكوين إطار السياسة وفقا للمعايير والمستويات والصيغ المعاصرة، وبتفضيل أكثر باعتبارها – أي التنمية السياسية – من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي بمقتضاها يحدث تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة، بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي وزيادة كفاءة النظام وفاعليته حتى يمكنه ذلك من مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة وانجاز السياسات العامة والتأثير في جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية الممارسة السياسية للأنظمة والرفع من درجة جودتها السياسية.

وفق هذا السياق تسعى هذه المداخلة للتأصيل النظري لمفهومي الإصلاح السياسي بكل مضامينه وآلياته والتنمية السياسية جوهرا وسمات وآليات ، من خلال إبراز العلاقة بين المنطلقات والمحددات النظرية المتحكمة في تفسير المفهومان وتحليلهما.

وعليه فماذا نقصد بمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية ؟، وما هي الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها كلا المفهومان ؟، وما طبيعة العلاقة القائمة بينهما ؟

- محاور المداخلة:

- المحددات النظرية لمفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

- الإصلاح السياسي وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى

- التأسيس الديمقراطي لعلاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية

- التنمية السياسية والثقافة السياسية ودورهما في الإصلاح

المحددات النظرية لمفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية:

تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا لكل دراسة علمية وحجرا أساسيا في بناء النظرية الرابطة بين الباحث وموضوعه، لذا ليس عجيبا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسبه من أهمية، لكن الباحث في المفاهيم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة يجد كثيرا من الصعوبات عند تحديده لتعريفها، خصائصها وجوانبها المعرفية، لأنها ظواهر حركية ديناميكية ومتعددة المتغيرات ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية.

أولا- الإصلاح السياسي وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى:

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم، حيث يخلطون بينه وبين مجموعة المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " الإصلاح "، أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح " التحديث أو التطور " وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح.

وأهم الفروقات الموجودة بين مصطلح الإصلاح السياسي وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1- **التحديث السياسي :Political modernization** ويقصد به " تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية وصبغ الثقافة السياسية بالطابع العقلاني، التي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي للمجتمع. "[1]

ويتحدث لنا " صامويل هنتجتون " عن التحديث السياسي كونه مرادفا لعملية التنمية السياسية فيقول " أنه عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغييرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها، وأن المجال الأساسي للتحديث عنده هو " التحضر "، " التصنيع"، " العلمانية"، " الديمقراطية "،" الثقافة" و "المشاركة "، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان على بيئته لتحسين مستويات الصحة...، فهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيروا من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد."[2]

استنادا إلى ذلك يمكن النظر إلى عملية التحديث السياسي على أنها نوع من التفاعل المتسق والمستمر عبر عملية التمايز السياسي الوظيفي، ومقتضيات تحقيق المساواة واكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل، التكيف والإبداع، وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة والبنى المتمايز والمشاركة الجماهيرية على حد تعبير هينتجتون "هي الفيصل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم تقليدية أو متخلفة، والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتقدمه.[1]

2- **التغيير السياسي:** فيعني " التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها "[2]، ويرتبط التغيير السياسي بكافة جوانب الحياة السياسية، ولا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها كونه يؤثر في ويتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها، بحكم العلاقة الارتباطية والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي والبيئة المحيطة به.

3-التحوّل السياسي: يمكن تصنيف التعريفات المعطاة لـ التحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تعرف التحول السياسي " كسلوك" والثانية تعرفه " كأسلوب" [3].

أ- التحول السياسي كسلوك: يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر[4]، كما يعني الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية. وهو حسب صامويل هانتنغتن تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

ب- التحول السياسي كأسلوب: تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية [1]

وعليه يمكن القول بأنّ التحول السياسي هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء بلجوئها إلى

انقلاب باستعمال القوة (التحول العنيف) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي)، ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية.

ثانيا- في مفهوم الإصلاح السياسي:

طغى مصطلح الإصلاح على ما سواه من المفاهيم السياسية ذات دلالات التحول والتغيير والتطور للأنظمة السياسية، فمن الاحتفاء بمفهوم التنمية والتحديث السياسي في الستينيات والسبعينيات، ثم التنظير لمفهوم التحول الديمقراطي في الثمانينيات والتسعينيات إلى التبشير بمفهوم الإصلاح السياسي مع مطلع الألفية الثالثة.

- لغة يقول ابن فارس " صلح الشيء يصلح صلاحا " دلالة على خلاف الفساد [2]، ويقول ابن منظور " الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه "، ولغة يقال " صلحت حال الرجل " أي زال عنها فسادها " [3]، والصلح ضد الفساد عند ابي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد[4].

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع An action that improves conditions، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو تحسين الحالة أو تصليحها [5].

ويعرف قاموس اكسفورد الإصلاح بأنه " تعديل أو تبديل حو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ" والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل.

وإذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة فإن الإصلاح هو " مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد "، ويعرفه آخرون بأنه " تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو خلافا لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام "[1].

أما هانتنغتون فيعرفه بأنه " تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة ".

ويقصد بالإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد من فعالية النظام في طريق بناء نظم ديمقراطية.[2]

وحينما نتحدث عن نظم ديمقراطية، فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي هي شرط أساسي لشرعية السلطة السياسية، استقرارها وضرورة لازمة لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية ومطلب حيوي لنجاح سياسات التنمية وتحقيق أهدافها[3]، وما تفتضيه الديمقراطية من تعددية سياسية تؤدي إلى تداول السلطات مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الراضخة للمساءلة الدستورية والشعبية، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الديمقراطي الرشيد.[1]

يتطلب الإصلاح السياسي استخدام آليات متعددة منها الشفافية وتعني الانفتاح الكامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات، من خلال تحقيق جملة الشروط السياسية والاجتماعية وغيرها، من بينها الحق في المشاركة، المساءلة، المحاسبة، الجودة والمشروعية، وتحقيق النموذج الديمقراطي المشاركاتي من خلال رشادة سياسية تهدف إلى التغيير والجودة لتحقيق النافع العام المجتمعي.

ثالثا: في مفهوم التنمية السياسية:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية Political Development من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة والاجتماع، حيث برزت كقضية علمية

وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا، وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الدولية عموما ودول العالم الثالث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

وما يشار إليه هو أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت كما هو الحال تماما بالنسبة للبدايات الأولى في قضية التنمية بوجه عام كمحاولة لمعالجة مشكلات التخلف والتخلف السياسي على وجه التحديد، سواء على المستوى النظري أو العملي.

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين، رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية، والتي أحدثت ما يسمى " الصدمة المنهجية " Methodologie Shock، بحيث أعطت أكثر اهتمام لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية، والمزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي.

وهنا من المفيد القول أن التنمية السياسية مرت بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى كانت التنمية السياسية لأي مجتمع يمكن قياسها من خلال تحديد مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص السياسية مثلا: المأسسة، الاندماج والشرعية، ويبرز تأثير هذا المدخل في كتابات " ألموند "و " فيربا "و " كومان " حول التنمية السياسية.

أما في المرحلة الثانية ففي منتصف الستينات حاول علماء السياسة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة السلطة السياسية المحافظة على النظام العام، وأبرز من كتب في هذا المجال هو " هنتجتون " الذي فسر التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على كبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية.

في حين أن المرحلة الثالثة وهي مرحلة السبعينات فكانت التنمية السياسية تعني قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، وهكذا ابتداء من دراسة " بايندر " و " ابتر" أخذت دراسات التنمية السياسية تركز على استعمال مدخل السياسات العامة القائم على نموذج

الاختيار العقلاني الرشيد، الذي يتميز بالتركيز على عملية التغيير التطويرية التدريجية كشيء مرغوب فيه يفي عملية التنمية كما وضح لنا ذلك " ألموند و باول ". [1]

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية، خاصة بعدما حمل هذا المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية واستخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية [2]، خصوصا وأن المفهوم لا زال يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه كالتغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الانتقال الديمقراطي...

وعليه فوفقا لتلك الدلالات المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان أولها ما وصفها بأنها مجرد البحث عن التغيير[3]، باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

ويرى " جابرييل ألموند " أن التنمية السياسية " تمثل استجابة النظام السياسي للتغييرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع"[4]، حيث تتمثل أهم معاييرها في " التمايز البنيوي، استقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة."

من ناحية أخرى عرفت التنمية السياسية أنها التحول إلى الديمقراطية والعزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي،[5] حيث يقول باي " أن التنمية السياسية هي أو يجب أن تكون مرادفة لبناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية " [1]، وبالتالي فالديمقراطية هي هدف التنمية السياسية وأن مؤشرات الديمقراطية تعكس المدى الذي وصلت إليها عملية التنمية السياسية، أما " ألفرد ديامنت " فيرى أن التنمية السياسية هي " العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم "[2].

على أن عدد ليس بالقليل من الباحثين نظر إلى التنمية السياسية من منظور التخلف السياسي، فرأى بذلك أن التنمية السياسية هي كل ما من شأنه أن يعالج مظاهر التخلف السياسي

والتي حددت في " أزمة الشرعية، المشاركة، التغلغل، الاستقرار السياسي والتكامل "، والتي عرفت فيما بعد ب " أزمات التنمية السياسية ".

ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائما إلى حد ما للتنمية السياسية هو أنها "عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية [3].

في نفس السياق حدد هنتجتون ثلاثة مقومات أساسية للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي:

أ- ترشيد السلطة: **Rationalization of authority** : بمعنى أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة تتجسد من خلالها سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، المذهبية، الطبقية أو الطائفية وممارسة الحكم فيها تتم من خلال مؤسسات دستورية.

ب- تباين الوظائف السياسية: **Differentiation of political functions**: وتشير إلى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية بما يمنع احتكار السلطة، بالإضافة إلى تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات السياسية.[4]

ج- المشاركة السياسية: **Political participation**: التي تعني تزايد معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية سواء فيما يتعلق باختيار الحكام أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي.[1]

وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة والبني المتمايزة والمشاركة الجماهيرية – كما يقول هنتجتون- هي المميزة لنظم الحكم الحديثة عن غيرها من نظم سياسية تقليدية أو متخلفة والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتطوره.[2]

أما عن أهم مؤشرات التنمية السياسية فتتمثل في:

– مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.

– الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطنين.

– وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.

– قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.

– مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.

– تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.

– وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.[3]

ولقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها: رجاحة الحكم والشفافية والمساءلة كشروط لابد منها لمواصلة العملية التنموية ، والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد السياسي التي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الشرعية والمساواة والرقابة والإصلاح بغية السير قدما في تطبيق النموذج التحديثي للحياة السياسية والاقتصادية.[4]

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وان توفرت الشروط الثلاثة للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية.

على أساس ما تم عرضه يمكن أن نستنتج ما يلي:[1]

1-أن التنمية السياسية هي عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسيا من كافة سمات تخلف والمتمثلة في ، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة.

2-أنه تبعا لما تقدم فإن أهداف عملية التنمية السياسية تتمثل في:

أ/ تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة، وهذا يعني بناء الدولة الوطنية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية.

ب/ أما الهدف الثاني فيتوقف تحقيقه على تحقيق الهدف الأول، ويتمثل ذلك في ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار، ذلك أن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم والمستقر

ج/ تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها، بمعنى إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وسياساتها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة، وعلى كافة الأفراد المشكلين لمجتمعها، وهذا الهدف يتوقف تحقيقه إلى حد كبير على تحقيق الهدفين السابقين.

د/ السعي بشتى السبل إلى زيادة معدلات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والوطني، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات العامة داخل المجتمع أو بغيرها.

هـ/ إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى نظام قانوني (دستور) مسبق ينظم اعتلائها وممارستها وتداولها مع إعمال مبدأ الفصل بين السلطات بحق.

- **التأسيس الديمقراطي لعلاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية :**

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (الإصلاح السياسي والتنمية السياسية)، هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة والكفاءة التي يفترض أن يتميز بها الإصلاح السياسي

كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية السياسية، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

وفق هذا السياق فلا شك أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، حيث أن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى أخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية.[1]

وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات، ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين الإصلاح السياسي والتنمية السياسية أمرا مؤكدا، فالتنمية السياسية كعملية تنطلق من إيديولوجيا سياسية معينة، وتهدف إلى تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية المرتبطة بالظاهرة السياسية، والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة البدء أولا بعملية الإصلاح السياسي الذي تناط به مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية السياسية.

وعموما يمكن إيجاز بعض الفروق بين المفهومان فيما يلي:[2]

1- إن الإصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي، وهو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات السياسية الرسمية وما يتعلق من لوائح وقوانين، غير أن التنمية السياسية تتضمن – إضافة إلى الإصلاح على المستوى المؤسسي- التغيير على المستوى المجتمعي، أي أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الاجتماعي السياسي، والإصلاح السياسي كثيرا ما يكون محددا ببعد زماني أو مكاني، أما التنمية السياسة فهي – كما أشرنا – عملية مستمرة ومتواصلة والتي تتشابك مع غيرها من أنواع التنمية.

2- إن التنمية السياسية هي منهاج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعددة الجوانب، وتتناول سياسات عامة على مختلف الأصعدة، أما الإصلاح الإداري فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت ويقترب من مفهوم التنمية السياسية إذا اتصف بالشمول أي (إصلاح سياسي شامل).

3- إن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن يمكن الحديث عنه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، أي أنه يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع، وتتعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات، بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية السياسية مجردة عن قيود الزمان وحدود المكان.

وفي الوقت الذي نلحظ فيه أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل والتقاطع، نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية والتفصيلية، وبعيدا عن هذه الاختلافات يمكن القول أن هذه المصطلحات جميعا وصف لعملية سياسية متصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية، وتدل على أن هناك تغييرات بنيوية أو عملية في آلية عمل النظام السياسي.[1]

وبشكل عام فإن النظام السياسي المتطور يمتاز بعدة سمات أهمها:[2]

أولا: الانتقال السلمي للسلطة أو التغيير السلمي للقادة " مبدأ تداول السلطة السلمية "، من خلال الانتخابات العامة والدورية.

ثانيا: وجود جهاز إداري كفؤ وقادر على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في شتى الميادين والمستويات.

ثالثا: تأسيس شرعية النظام السياسي ليس على مرتكزات تقليدية، وإنما على مرتكزات محدثة في المقام الأول كاحترام الدستور والقانون والأداء السياسي المميز والمرموق.

رابعا: مشاركة سياسية واسعة بهدف المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر والمشاركة باختيار الممثلين والحكام.

وبإمكان هذه الحركيات أن تؤسس لمنطق الحكم بالجودة ولكن بشرط توفر مجموعة من المقومات الأساسية التي تزيد من فعالية التنمية السياسية و منها ما يلي:

1- الحرص على بناء دولة الحق والقانون بوجود سلطة قضائية مستقلة ومتخصصة.

2- وجود دستور مرجعي قائم على المبادئ والقيم الديمقراطية مع احتوائه أيضا على الضمانات الدستورية الكفيلة بمنع أية تعديات أو تجاوزات على مركزية المواطن ومشاركته السياسية.

3- ضرورة التأسيس لمنطق الحكم الراشد وقوامه التسيير بأمانة وشفافية.

4- بناء منطق العقلنة السياسية لتحقيق أكبر قدر من المطالب بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن.

5- بناء آليات قانونية وسياسية للتدقيق الديمقراطي ولفرض المسؤولية بالجزاء.

-التنمية السياسية والثقافة السياسية ودورهما في الإصلاح :

منذ منتصف القرن الماضي، والدول الراشدة والمتقدمة تعمد إلى رفع سوية الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق تنمية سياسية شاملة، وترتكز في ذلك على كون التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة، يتم بواسطتها ومن خلالها تنمية قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل اقتدار علمي وواقعي، ولا يتم ذلك إلا بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة يمكنهم عندها التمييز بين الحقوق والواجبات أولا، ثم إدراك تفاصيل هذه من طرفيها وإتقانها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يُحصل.[1]

إن معنى التنمية السياسية وفقا لهذا السياق يقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية، وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من تجذير ما يسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن، ولكي يكون ذلك واقعيا لابد من القول بأن علما كالسياسة والمنشغلين بها قد طالبوا بأخذ البنية الثقافية السياسية بعين الاعتبار عند دراسة أي نظام سياسي، وذلك لأنهم وجدوا أن هناك قصورا في الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية.

- **الخاتمة :**

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن كل من الإصلاح السياسي والتنمية السياسية يرتكزان في مفهومها ودلالاتهما النظرية على مقولات وافتراضات التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء الدولة الوطنية القوية، وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسة.

وتعتبر التنمية السياسية خاصة عملية معقدة ومتشعبة، تتطلب توافر شروط وعوامل وتضافر مختلف الجهود الرسمية والشعبية في الوطن الواحد من أجل إنجاحها، وهي بحاجة أيضا إلى إستراتيجية طويلة المدى ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات، وإحداث تعديل في بعض القوانين والأنظمة كي تتماشى مع أهداف التنمية في جعل المجتمع عصريا متطورا ومنفتحا، قوامه العدل والحق وسيادة القانون.

الهوامش والمراجع:

(1)– عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 95.

(2)نداء مطرش صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية**، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998، ص 101.نقلا عن Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, New Heaven and london yale University press, print 15, 1979, p32-33.

(1)– عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج01، **مرجع سابق الذكر**، ص99-100.

(2)–كولفرني محمد،" التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20، 2002، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص143.

(3)–بلخيرة محمد، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص.2.

(4)– محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.197.

(1)–بلخيرة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.3.

(2)– ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج2،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجليل، 1997، ص 303.

(3)–ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، 1997، ص 60-61.

(4)–ابن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، الكويت: دار الرسالة، 1983، ص367.

(5)–منير بعلبكي، **قاموس المورد**، بيروت: دار العلم للملايين، 2004، ص 77.

(1)–عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج01، ط03، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 206.

(2)– محمد سعد أبو عامود،" محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية "، في مجموعة من المؤلفين، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 535.

(3) علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 2009، 08.

(1) إسماعيل سراج الدين، **قضايا الإصلاح العربي**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 281

(1)– نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007، ص 88–89.

(2)–ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 07.

(3)–رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص 24.

(4)– محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998، ص 171.

(5)–حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997، ص 13.

(1)–عبد المطاب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص144.

(2) محمد أحمد اسماعيل علي، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القاهرة، 1979، ص363.

(3)– نداء صادق الشريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 101.

(4)–محمد سعيد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية** ، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، ص 34.

(1)–أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000، ص 108.

(2)–عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق الذكر** ص 100.

(3)–عبد المجيد العزام،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006، ص 366.

(4)–ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010، 119.

(1)أحمد وهبان، **مرجع سابق الذكر**،

(1) أيمن عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 52.

(2)– حسن بن كادي،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها " ، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر– باتنة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص44–45.

(1)مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2006، ص 171.

(2)– أيمن عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي **مرجع سابق الذكر**، ص 52–53.

(1)أيمن عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **مرجع سابق الذكر**، ص47.